



أثار هذا السؤال جدلاً طويلاً في سوريا بدأ منذ عدة سنين ولما ينتهِ إلى جواب حاسم. ولعل سبب اختلاف مناقشيه هو الالتباس الذي وقع أكثراً فيهم يتصورون أن إسلامية الدولة ومدنية الدولة خياران مختلفان لا بد من اختيار أحدهما، أي أنهما -بتعبير المَنَاطِقَة- ضدان. والضدان "لا يجتمعان، وقد يرتفعان"، أي أنهما قد ينعدمان فلا يوجدان أصلاً، لكنهما إنْ وُجِداً استحال وجودهما معاً، كالبياض والسوداء، فإن الشيء لا يكون أبيض وأسود في الوقت نفسه، لكنه يمكن أن يكون لا هذا ولا ذاك، فيكون أحمر أو أصفر أو غير ذلك من الألوان. وهذا غير النقيضين، فالنقيضان "لا يجتمعان ولا يرتفعان" كالحق والباطل، فإما أن يكون الأمر حقاً أو باطلًا ولا يكون شيئاً ثالثاً بأي حال.

\* \* \*

بدأت بهذه المقدمة لأقرر حقيقة مهمة جداً: إن إسلامية الدولة ومدنية الدولة ليستا ضدين (ولا هما نقيضان حتماً) لأن الدولة يمكن أن تكون "مدنية إسلامية"، فهما صفتان تجتمعان إن شئنا لهما الاجتماع. لماذا؟ لأننا عندما نتحدث عن "شكل الدولة" و"نظام الحكم" نتحدث عن أمررين مختلفين: وعاء ومحتوى. مثلاً الإسلام يحارب الخمر، لكنه لا يحارب القوارير، لأن القارورة "كيان محايد" يمكن أن تملأها خمراً أو عصيراً، أحدهما حلال والآخر حرام. وكذلك نقول: إن نظام الحكم الإسلامي أو النظام العلماني أو البعثي محظوظ، أما الدولة المدنية فإنها وعاء، شكل من أشكال التنظيم وبناء الأجهزة وتحديد توصيفها الوظيفي وكيفية تشكيلها والعلاقات البنية التي تحكمها. إذن فإن مشكلة أداء الدولة المدنية ليست في الدولة المدنية ذاتها، بل في نظام الحكم العلماني الذي يظنون -وهم واهمون- أنه نتيجة حتمية لازمة لها.

سأضرب مثلاً يوضح المسألة أكثر، نظراً لأهمية هذه النقطة التي هي جوهر الخلاف بين الفريقيين: لو تقدم تاجر من التجار

إلى وزارة التجارة لتسجيل شركة فإنهم يسألونه عن نوع الشركة التي يريدوها، فإن قال: أريد تسجيل شركة إسلامية، فإنهم يقولون: لا يوجد في تصنيف وتعريف الوزارة شركة بهذا الاسم. اختر نوعاً معروفاً من أنواع الشركات (شركة محاسبة أو مضاربة أو شركة ذات مسؤولية محدودة) ثم اترك الاقراض من البنك بالربا وتجنب الغش والاحتكار والاتجار بالمحرمات، وأوف بالعقود وامنح موظفيك وعمالك ما يستحقون ولا تأكل رواتبهم ومستحقاتهم بالباطل، فإن فعلت ذلك كله صارت شركتك إسلامية، سواء أكانت شركة محاسبة أم مضاربة أم شركة ذات مسؤولية محدودة.

\* \* \*

إن "الدولة المدنية" شكل من أشكال التنظيم والإدارة، إنها دولة المؤسسات والقوانين وفصل السلطات وتدالوها بأسلوب منظم مقنن، وهي بهذا الوصف لا أيديلوجية لها ولا دين إلا ما يُضاف إليها، فيمكن أن يكون نظام الحكم إسلامياً فتصبح دولة مدنية إسلامية، أو علمانياً فتصبح دولة مدنية علمانية، أو اشتراكياً فتصبح دولة مدنية اشتراكية.

بالمقابل: يمكن تطبيق الحكم الإسلامي عبر أي شكل من أشكال الدول، فقد تكون الدولة الإسلامية مدنية (وهو أقرب وصف لشكل الدولة الراسدية، ولا سيما في العهد العمري) أو أوتوقراطية وراثية (كما كان الحال في الدولتين الأموية والعباسية وفي أكثر الدول الإسلامية عبر التاريخ) أو أوتوقراطية شبه وراثية (كدولتي الأيوبيين والسلاجقة) أو ثيوقراطية (كدولتي الموحدين والعبويدين الفاطميين)، وقد تكون أقرب إلى الدولة العسكرية (كما كانت دولة المماليك)، إلى غير ذلك من النماذج والأشكال.

\* \* \*

إذا عرفنا ما سبق لن نضيع الوقت في الجدال ولن نشتت قوانا في نزاعات عبثية. لن نستمر في التنازع على شكل الدولة ونوعها ونحن نظن أننا نختلف على دينها وهويتها. سوف نحرص على إسلامية سوريا كما نحرص على عربيتها، فالإسلام والعربية هما هويتنا الدينية واللغوية، ولكننا سنحرص أيضاً على "مدنية" الدولة المنشودة، سنحرص على أن تكون سوريا الغد هي دولة قانون ومؤسسات، دولة تفصل بين السلطات وتكرّس تداول السلطة والرقابة على الحكام، دولة تمنع الظلم والفساد والاستبداد، لأن دولة هذه صفتها تحقق هدف الثورة وتوافق أحلام السوريين في الحرية والكرامة والاستقلال.

من حساب الكاتب على تلغرام

المصادر: